

قرار

رقم ٢٠٢٠/٧

بتعديل بعض أحكام لائحة تعرفه التزود بالمياه الصالحة للشرب

استنادا إلى قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٧٨ ،

وإلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٠ / ١٣١ في شأن قطاع المياه والصرف الصحي ،

وإلى لائحة تعرفه التزود بالمياه الصالحة للشرب الصادرة بالقرار رقم ٢٠١٩ / ٢ ،

وإلى موافقة مجلس الوزراء ،

وإلى موافقة وزارة المالية ،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

المادة الأولى

تجرى التعديلات المرفقة على لائحة تعرفه التزود بالمياه الصالحة للشرب ، المشار إليها .

المادة الثانية

يلغى كل ما يخالف التعديلات المرفقة ، أو يتعارض مع أحكامها .

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من الأول من يناير ٢٠٢١ م .

صدر في : ١ من جمادى الأولى ١٤٤٢ هـ

الموافق : ١٦ من ديسمبر ٢٠٢٠ م

محمد بن حمد بن سيف الرمحي

رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم الخدمات العامة

تعديلات على بعض أحكام

لائحة تعرفه التزود بالمياه الصالحة للشرب

المادة (١)

تستبدل بنصوص المواد أرقام (٢ ، ٣ ، ٥ ، ٦) من لائحة تعرفه التزود بالمياه الصالحة للشرب المشار إليها ، النصوص الآتية :

المادة (٢)

يصنف المشترك وفقا لغرض التزود بالمياه الصالحة للشرب إلى الفئات الآتية :

١ - الفئة غير السكنية : وتشمل حسابات العقارات المستخدمة لأغراض غير سكنية ، كتلك المتعلقة بالأنشطة الحكومية والتجارية والصناعية والسياحية والزراعية والسمكية سواء كانت لاستخدام دائم أو مؤقت ، أو كانت تلك العقارات مقامة على أراض ذات استخدام سكني أو غير سكني .

٢ - الفئة السكنية : وتشمل حسابات العقارات المستخدمة لأغراض سكنية ، وتنقسم إلى :
أ - حسابات المواطنين : الحسابات المسجلة باسم مشترك عماني وبما لا يتجاوز حسابين ، وعلى المشترك تحديد هذين الحسابين إذا كان له أكثر من ذلك ، وفقا للضوابط والقواعد التي تقرها الهيئة .

ب - الحسابات الإضافية : الحسابات المسجلة باسم مشترك عماني ويجاوز عددها الحسابين المسجلين ضمن حسابات المواطنين ، أو الحسابات المسجلة باسم مشترك غير عماني ، وذلك وفقا للضوابط والقواعد التي تقرها الهيئة .

المادة (٣)

تكون تعرفه التزود بالمياه الصالحة للشرب للمشارك من الفئة غير السكنية ، وفقا لما يأتي :

السنة	التعرفة (بيسة للمتر المكعب)
٢٠٢١م	٠,٩٩٠
٢٠٢٢م	١,١٠٠
٢٠٢٣م	١,٢١٠
٢٠٢٤م	١,٣٢٠

وتكون تعرفه التزود بالمياه الصالحة للشرب للمشارك من الفئة السكنية ، وفقا لما يأتي :

أ - حسابات المواطنين : تحدد التعرفة بواقع (٠,٥٥٠) خمسمائة وخمسين بيسة للمتر المكعب ، وتزيد سنويا بشكل تدريجي وصولا إلى تعرفه غير مدعومة تتناسب مع التكلفة الاقتصادية للتزود بالمياه الصالحة للشرب بحلول نهاية العام ٢٠٢٥م .

ب - الحسابات الإضافية : تحدد التعرفة بواقع (٠,٦٦٠) ستمائة وستين بيسة للمتر المكعب ، وتزيد سنويا بمقدار (٠,١١٠) مائة وعشر بيسات للمتر المكعب ، وصولا إلى تعرفه غير مدعومة تتناسب مع التكلفة الاقتصادية للتزود بالمياه الصالحة للشرب بحلول نهاية العام ٢٠٢٤م .

وتقوم الهيئة بحساب التغييرات في تعرفه التزود بالمياه الصالحة للشرب قبل بداية كل عام ، ونشرها في موعد لا يتجاوز الأول من ديسمبر من العام الذي يسبقه ، وفق الإجراءات المقررة قانونا .

المادة (٥)

تكون تعرفه التزود بالمياه الصالحة للشرب بالجملة وفقا للتكلفة الفعلية المنعكسة عن توفير تلك المياه ، وتحسب بشكل سنوي وفقا للقواعد والأسس التي تحددها الهيئة .

المادة (٦)

تكون تعرفه التزود بالمياه الصالحة للشرب للشبكات المستثمرة وفقا للقواعد والأسس التي تحددها الهيئة ، وصولا إلى تعرفه غير مدعومة ، وبما يتفق والمعمول به في تحديد تعرفه الفئات السكنية وغير السكنية .

المادة (٢)

تضاف إلى لائحة تعرفه التزود بالمياه الصالحة للشرب المشار إليها ، مادتان جديدتان برقمي (٨ ، ٩) ، نصاهما الآتي :

المادة (٨)

تكون تعرفه التزود بالمياه الصالحة للشرب للمرخص لهم بممارسة أنشطة قطاع المياه غير المرتبط ، وفقا لشروط وأحكام التراخيص الصادرة لهم في هذا الشأن .

المادة (٩)

تستفيد حسابات المواطنين المستوفين شروط وضوابط استحقاق دعم المياه ضمن منظومة الحماية الاجتماعية المعتمدة من قبل الجهات المختصة من نسبة الخصم المقررة لهم ، أو أي آلية أخرى تقرر ضمن منظومة الحماية الاجتماعية ، وذلك للاستهلاك الشهري إلى الحد المنصوص عليه في الضوابط والقرارات ذات الصلة التي تصدرها الجهات المختصة ، ويتم احتساب الاستهلاك الشهري الذي يزيد على الحد المنصوص عليه في تلك الضوابط والقرارات ، وفقا للتعرفه المحددة في المادة (٣) من هذه اللائحة .